

المصدر: الاهرام العربى

التاريخ: ١ سبتمبر ٢٠٠١



شارون طوق حبل الانتفاضة حول عنقه

الخارجية المصرية تنتظر الفرصة لمحاكمته

..و فى حين ترفض الخارجية تسليم هذه الوثائق أو فتح هذا الملف فى الوقت الحالى فى انتظار أن يلف شارون حبل الانتفاضة حول عنقه أو يقتل عملية السلام بالكامل فى الأرض المحتلة، تستعد السلطات المصرية لتحريك الدعاوى الجنائية وحملات المطاردة بعد أن يكون شارون قد حطم جدار السلام هو الآخر مع مصر ومن ثم لم يعد أمام المصريين من فرصة سوى التصعيد واللجوء لمطاردة قتلة الأسرى فى الحال أمام عشرات المحاكم الجنائية خاصة أن الملف المصرى يحتوى على آلاف الوثائق والأدلة بالصوت والصورة واعترافات تسجيلية حية لمئات القادة العسكريين فى جيش الاحتلال الإسرائيلى.

تحقيق - أشرف العشرى

فى الأسبوع الماضى فاجأ البعض وزير الخارجية أحمد ماهر وطالب بفتح ملف قضية الأسرى المصريين من جديد لاسيما أن هناك حملات دولية مضادة ضد شارون، وقادة الإجرام حالياً فى إسرائيل فى ضوء معاودة جرائم القتل والاغتيالات فى الأراضى المحتلة، وكذلك عشرات القضايا والإدانات الدولية التى قد تطل رغبة شارون ومساعديه الأوائل فى مذابح صبرا وشاتيلا.

ناهيك عن ملف الأسرى المصريين والعرب والذى لو فتح سيفجر الأوضاع فى إسرائيل ودول المنطقة من جديد كل رأى العام الدولى ومنظمات حقوق الإنسان ضد تل أبيب وقادتها بسبب بشاعة الأحداث والدراما المأساوية السوداء التى ارتكبت فى حق جنود مصريين دفنوا أحياء بطول صحراء سيناء وتقدر أعدادهم بـ 35

ألف شخص، حسب الإحصائيات التقديرية للأجهزة الأمنية والعسكرية المصرية فى ذلك الوقت ومن واقع الاعترافات والشهادات الحية لقادة إسرائيليين فى أوروبا وتل أبيب وحصلت عليها الجهات الأمنية طيلة السنوات العشر الماضية بشق الأنفس، ناهيك عن الرقم المظلم والذى يشمل أعداداً كبيرة من الأسرى الذين عذبوا وقتلوا ودفنوا فى أماكن متفرقة فى سيناء دون أن تصل إليهم جهات التحقيق المصرية ولم تتعرف الأجهزة المصرية أو حتى الإسرائيلية على أماكن مقابرهم حيث سيظل مثل هذا الأمر سراً حتى قيام الساعة.

من جانبه لخص وزير الخارجية أحمد ماهر فى أحد لقاءاته الصحفية بالخارجية الموقف فى عبارتين فقط قائلاً: إن ملف الأسرى لم يمت والقضية لم تغلق بعد وإن كنا ننتظر الوقت المناسب لإعادة فتح ملف هذه القضية خاصة وأنها حساسة ومؤثرة لدى رأى العام المصرى وكذلك العربى.

■ ■ ولكن ما الأسباب الحقيقية التى تحول دون استخدام السلطات المصرية لملف الأسرى كورقة ضغط حية على شارون حالياً خاصة أن العلاقات المصرية - الإسرائيلية متوترة وشبه مجمدة؟

هناك رأيان فى وزارة الخارجية «الجهة المسؤولة مباشرة» عن تولى وتحريك ملف الأسرى منذ أن تولت مسئوليته المباشرة فى عام 96 خلال فترة وزارة عمرو موسى الذى تبنى هذا الملف وخاض من أجله معركة سياسية شرسية فى ذلك الوقت مع حكومة بنيامين نتنياهو بعد أن سلمت مصر نسخة كاملة من هذا الملف للسلطات الإسرائيلية متضمنة جميع الوثائق والأدلة

الحية، وطالبت برد إسرائيلى رسمى وإجراء تحقيقات لمحاكمة ومعاقبة الإسرائيليين الذين مازالوا على قيد الحياة ودفع التعويضات المباشرة لأسر وضحايا الجنود المصريين.

ولكن بسبب ضغوط أمريكية مكثفة فى ذلك الوقت قادتها إدارة بيل كلينتون تم تأجيل فتح هذا الملف استناداً إلى قاعدة تم تكريسها وقتها تقول إن إصرار الجانب المصرى على فتح تحقيقات هذا الملف سينسف جهود عملية السلام ويؤثر بالسلب على جو المفاوضات المباشرة التى كانت تجرى بشكل متقطع بين الإسرائيليين والفلسطينيين والسوريين فى كل من «واى بلانتيشين وشبردز تاون» ومن ثم نصح الجانب المصرى فى ذلك الوقت بتأجيل إثارة هذه القضية حتى تنتهى مفاوضات التسوية السلمية، وتحصل بقية الأطراف العربية على حقوقها وأراضيها بعد توقيع اتفاقيات سلام كاملة، ومن ثم يتعين على الجانب المصرى إعادة فتح هذا الملف من جديد بعيداً عن الضغوط والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية،

■ ■ وبالتالى هل تتحرك السلطات المصرية لإعادة فتح ملف القضية من جديد، واستغلال سوء الأوضاع فى الأرض المحتلة وغضب المجتمع الدولى لممارسة الضغوط على شارون والتعجيل بنهايته السياسية والشخصية؟

لاشك أن الآراء مازالت متداخلة والمواقف لم تحسم حتى هذه الساعة بدليل أن أصحاب الراى الأول والذى يمثله دبلوماسيو وخبراء الإدارات القانونية والمعاهدات وفلسطين وإسرائيل والشرق الأوسط فى الخارجية المصرية يرى أن الفرصة أصبحت سانحة حالياً لإعادة فتح ملف قضية الأسرى فى مثل هذا التوقيت وضرورة استغلال الضغط الدولى باتجاه شارون للتعجيل بسقوطه فى إسرائيل وإبراز غضبة دولية تجاه شخصه وجرائمه التى يرتكبها حالياً فى الأراضى المحتلة، ومن ثم تزايد الضغوط العربية والدولية للتمسك بمحاكمته خاصة فى ظل التحقيقات التى تجريها بعض المحاكم البلجيكية بسبب الجرائم التى ارتكبها فى صابرا وشاتيل، ضد الآلاف من ضحايا الفلسطينيين واللبنانيين خريف عام 1982، وبالتالى فإصرار الجانب المصرى على إثارة هذه القضية وإعادة المطالبة بفتح جرائم الأسرى واللجوء إلى محكمة قضائية دولية خاصة تؤسس لهذا الغرض خاصة أن كل قضايا قتل وتعذيب الأسرى والتعرض للمدنيين أثناء الحروب لا تسقط بالتقادم وتظل قائمة إلى يوم الدين ويرى البعض أن هذا الوقت هو أنسب فرصة لردع شارون والتعجيل بإسقاط حكومته ومطاردته من قبل المجتمع الدولى خاصة أن العمر يتقدم به وبالتالى إذا لم تجر محاكمته حالياً وهو على قيد الحياة فلن تنفع أو تجرى أى محاكمات أخرى بعد رحيله وسيدفن ملف هذه القضية مثل جثث الضحايا المصريين فى رمال سيناء.

إلا أن أصحاب الرأي الثانى والذي يقوده وزير الخارجية أحمد ماهر وهو الأقوى يرى أن الوقت غير مناسب تماماً لإثارة هذه القضية حيث إن أى تحرك ضاغط من قبل مصر ضد شارون وبعض أركان حكومته حالياً سيعكر صفو العلاقات المصرية - الإسرائيلية ويسرع بإغلاق آخر فترة باقية للحوار والاتصالات الدبلوماسية بين الجانبين فضلاً عن خلق حالة من التوتر والاستنفار قبالة الحدود المصرية - الإسرائيلية بفعل تأثير تكتل اليمين المتطرف فى حكومة شارون لنقل معركة التوتر من الأراضى المحتلة باتجاه مصر ودول عربية أخرى لصرف الأنظار عما يحدث هناك وكسب شارون لمصداقية ورأى عام جديد يحسن ويعدل فى صورته حالياً فى إسرائيل بعد التراجع الذى حدث فى شعبيته فى الأسابيع الأخيرة بسبب فشله فى توفير عنصر الأمان الكامل للشعب الإسرائيلى.

ناهيك عن مخاوف مصرية لها ما يبررها من أن إثارة مصر لقضية الأسرى حالياً وتزايد مطاردة ومحاصرة المجتمع الدولى لشارون ستمجّل بوضع نهاية مأساوية فى الأراضى المحتلة وستجعله يضاعف من انتهاكاته وجرائمه اليومية ليحول الحياة فى الأراضى المحتلة إلى جحيم انتقاماً من الفلسطينيين وكل العرب، خاصة بعد أن يدرك أن الأمور وصلت إلى ذروتها وأنه مطارّد دولياً وحبل المشنقة يداعب رقبتة فى بلجيكا أو لاهى أو أى عاصمة أوروبية باستثناء واشنطن لا يجرؤ على زيارتها.

■ ■ ولكن ماذا لو وقعت المفاجأة وحكمت إحدى المحاكم المصرية لبعض المحامين أو إحدى منظمات حقوق الإنسان المصرية بإجبار وزارة الخارجية على تسليم ملف الأسرى المصريين وما يحتويه من معلومات وأدلة حساسة لتقديم ورفع دعاوى جنائية دولية ضد شارون وعصابته استعداداً لمحاكمته خاصة أن كل الأدلة التى فى يد الخارجية والسلطات المصرية موثقة وعلى درجة كبيرة من الأهمية؟

الدوائر الدبلوماسية ترى أنه فى حالة صدور أى حكم بشأن هذه القضية يجبر الخارجية على تسليم مثل هذه الوثائق ودون أى تردد سيضع الجهات المصرية فى حرج بالغ خاصة أن هناك أكثر من منظمة حقوقية

إن بعض الدوائر الدبلوماسية المصرية ترى أن تسليم مثل هذه الوثائق لجهات غير رسمية مصرية سيكون من رابع المستحيالات خاصة أن الخارجية ستستند إلى قاعدة قانونية في الدستور المصري لا تجيز السماح أو الإطلاع على أسرار أو وثائق مصرية غاية في الأهمية إلا بعد مرور ثلاثين عاماً وسيعدل القانون ليصبح خمسين عاماً، نظراً للمصلحة العامة وبالتالي سيكون هناك رفض مصري نهائي لتسليم أية وثائق، خاصة أن الخارجية تعد العدة لاستغلال مثل هذه الوثائق في معركة كبرى مع إسرائيل سيتم تفجيرها في الوقت المناسب، ولكن متى؟ هذا يظل في خانة الحسابات السياسية المصرية الدقيقة وربما يكون ملف الأسرى آخر كارت تضغط به الدبلوماسية المصرية لإنقاذ عملية السلام على كل المسارات العربية ■

وقانونية في مصر ناهيك عن عشرات الدعاوى والقضايا المرفوعة من قبل المحامين المصريين يتسمون بالجدية لطلب محاكمات عاجلة لشارون بصرف النظر عن بعض الدعاوى التي يسعى أصحابها من وراءها لمزيد من الشهرة وكسب للمال.

أغلب الظن فإن السلطات المصرية ومهما كانت قوة ومنطق هذه الأحكام الصادرة عن القضاء سترفض التنفيذ وستلجأ إلى عشرات الحيل مثل التسويف والاستشكال والطمع بحجة قوة وحساسية هذه الوثائق وأهميتها للأمن القومي المصري خاصة أن كل هذه الوثائق تدين شارون وقادة إسرائيليين كثيرين تولوا مناصب رئاسة العديد من الوحدات العسكرية الإسرائيلية في سيناء وتسببوا بشكل مباشر في قتل وتعذيب وانتهاك أدمية الأسرى المصريين.